التهجير القسري من ضواحي مدينة كركوك عام ٢٠١٤ التحديات وآمال العودة

أ.م.د. احمد حسين عبد الجبوري
جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم التاريخ
صلاح الدين / العراق
Drahmed41@tu.edu.iq

(مُلَخَّصُ البَحث)

مثلت الأزمات والصراعات العسكرية والسياسية جزءا من واقع دول عدة في العالم الذي أخذ يشهد تغييرات سياسية، واقتصادية ،واجتماعية، وفكرية ،وثقافية، ومذهبية جعلت من العنف والإرهاب مادة أساسية للتعبير عن محتوى الصراع وامتداداته، لتتحول بعدها إلى المجتمعات الأخرى.

تعرض العراق في منتصف العام ٢٠١٤ إلى هجمة شرسة من تنظيم مايعرف بالدولة الإسلامية (داعش) على محافظات: الموصل، وكركوك ،وصلاح الدين، وديالى، والأنبار، مما أدى إلى احتلال بعضها من قوات التنظيم، ومن ثم أدى ذلك إلى هجرة قسرية لمئات الآلاف من البشر إلى المحافظات الآمنة المستقرة، إن امتداد هذه الأزمة وآثارها المتنوعة جعل منها تحديا استراتيجيا أمام العراق يتطلب جهودا استثنائية وطنية ؛لتحقيق الاستقرار، وضمان عودة المهجرين إلى مناطق سكناهم ضمن إطار قانوني ذو طابع إنساني.

الكلمات المفتاحية: الهجرة القسرية، النزوح، المخيمات،داعش ، كركوك، الحويجة.

مشكلة الدراسة: إن إشكالية البحث تكمن في الإجابة عن تساؤلات عدة تم توجيهها في ثنايا الدراسة وهي: ما الأسباب التي أدت إلى هذه الهجرة القسرية والنزوح الجماعي؟، وما التحديات التي تواجه النازحين والمهجرين في كركوك؟، وكيفية التعايش وسط الأجواء المشحونة في مدينة كركوك المهددة بالاجتياح من قوات التنظيم؟، وكيفية الوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتنهي هذه الأزمة وتضمن عودة كريمة للعوائل المهجرة إلى بيوتها بعد تحرير المنطقة وإعادة الأمن إليها؟.

فرضية الدراسة: الفرضية التي ينطلق منها الباحث بغية الإجابة عن التساؤلات التي أثارتها الإشكالية، تؤكدها أو تنفيها معطيات الدراسة ؛لذلك فإن غياب استراتيجية وطنية موحدة تتصدى لأزمة التهجير القسري والنزوح الجماعي في العراق عامة وفي كركوك خاصة،

وتستجيب لمتطلبات اغاثتهم وعودتهم إلى مناطقهم من شأنه أن يقلل من جودة سياسة الاستجابة الإنسانية ،ويحقق عدالة اجتماعية تليق بحياة المواطن العراقي.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذا البحث منذ أن بدأت أزمة التهجير القسري والنزوح الجماعي في منتصف عام ٢٠١٤، بعد سيطرة تنظيم داعش على مناطق شمال العراق ووسطه، أصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة، على وفق لتقديرات الأمم المتحدة، إذ تجاوز عدد النازحين في العراق قرابة ثلاثة مليون نازح، في حين أن أكثر من ثمانية ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، ومع افتقار التمويل من الأمم المتحدة، ووجود الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان أيضاً تحت الضغط الاقتصادي نتيجة الحرب على تنظيم داعش، فإن حماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة معرضتان أيضاً للخطر بشكل كبير.

أهداف الدراسة: ١- التعرف بالأدلة الدولية الخاصة بالنازحين.

٢- تأثير خصائص المهجرين في كركوك وآثار الأزمة.

٣- التعرف على الجهود الوطنية لكبح آثار الأزمة.

٤- تحديد الإطار العام للحلول المستدامة المطلوبة لضمان نجاح حالات العودة أو التوطين.

منهجية الدراسة: تبنت الدراسة الأسلوب التحليلي ذات الطابع الاستقرائي المستند إلى الواقع أسلوبا في إثبات الفرضية وصولا إلى أهداف البحث.

هيكلية الدراسة: قسمت الدراسة مبحثين تضمن المبحث الأول التحديات التي تواجه النازحين في كركوك، والذي اشتمل على ثلاثة محاور رئيسة هي :أولا التحديات السياسية والأمنية، وثانيا: التحديات الاقتصادية، وثالثا :التحديات الاجتماعية، وتناول المبحث الثاني: الإجراءات المتبعة للتعامل مع الأزمة، والذي انقسم إلى الموقف الحكومي من الأزمة، وموقف الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية من الأزمة، واخيرا الحلول المقترحة لإنهاء أزمة التهجير القسري والنزوح في العراق عامة وكركوك خاصة.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها :

١- لم تتمكن برامج الإغاثة وسياسة الاستجابة الإنسانية من تخفيف حدة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للنازحين مما عمق من حدة الأزمة وتداعياتها.

٢- تعد مضاعفة الجهد الوطني والدولي ضرورة للحد من امتداد آثار الأزمة على أن ترتبط تلك الجهود وتغلف بأطر قانونية.

٣- العودة إلى المناطق المحررة من بين أكثر الحلول ذات الطابع المستدام ؛لذا يجب أن ترافق حالة عودة النازحين تحقيق الاستقرار، وتوفير الخدمات والأمن.

مصادر الدراسة: تنوعت مصادر الدراسة من تقارير المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، واليونسيف، ومنظمة العفو الدولية التابعة للأمم المتحدة، وتقارير منظمة الهجرة الدولية وغيرها من منظمات كانت تصدر تقاريرها الدورية بالأرقام عن الأوضاع المأساوية التي يعيشها المهجر العراقي، ومنها أيضاً كتاب أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية الصادر من مركز سيسفاير لحقوق المدنيين في لندن، والتقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، وتقارير برنامج الغذاء العالمي، وغيرها من مصادر أخرى في ثنايا الدراسة.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه النازحين في كركوك

وقع العراق تحت وطأة موجات عدة من النزوح والتهجير القسري في أثناء العقود الاربعة الماضية ولعدد من الأسباب، إذ أجبر الملايين من المواطنين على ترك منازلهم ومناطقهم ،وقطعوا عن تعليمهم ومصادر رزقهم وكسبهم، وكان لأسباب موجات النزوح هذه آثار سلبية لانتقال أعداد كبيرة من المواطنين من البلدين فضلا عن آثار سلبية جسيمة على الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، ومآسي الأفراد ومعاناتهم الناتجة عن النزوح، وقد واجه المهجرون والنازحون تحديات جمة لعل أهمها هذه التحديات:

أولاً: التحديات السياسية والأمنية:

منذ أن بدأت أزمة النزوح والتهجير القسري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في شمال العراق وغربه ووسطه أصبحت حالة الطوارئ الإنسانية في العراق أكثر شدة، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة بلغ عدد النازحين في داخل العراق حوالي (٣,٢)مليون نازح، يصاحب هذا العدد ضعف الإمكانيات المقدمة من الحكومة العراقية والمنظمات الدولية مما جعل أزمة النازحين تتفاقم وبشكل خطير.[١]

فقد مر أبناء أطراف محافظة كركوك في مرحلة ما بعد ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، وتحديدا قضاء الحويجة الذي يعد من أكبر الأقضية في العراق، بأزمة معقدة ومعاناة مركبة حينما سيطر تنظيم (داعش) المتطرف على القضاء والمناطق المحيطة به وأصبح على مشارف مداخل مدينة كركوك مركز المحافظة، إذ بدأ التنظيم بفرض نمط من الحياة على المنطقة التي تخضع لسيطرته يقوم على تطبيق أحكام وتعاليم دينية متطرفة، وفرض عقوبات صارمة وغرامات مالية على السكان المحليين بمنتهى الصرامة والعنف تصل إلى حد القتل وبأساليب وحشية عند حدوث أي أعمال تخالف ما يروجون لتطبيقه وطالما كان التنظيم يعرض مشاهد لإعدام أشخاص اتهمهم بالتعاون مع القوات الأمنية العراقية،

وبالمقابل فالعمليات العسكرية (الجوية والبرية) مستمرة من القوات الأمنية وقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا أصبح سكان هذه المناطق في حال لا يحسد عليه، مما استدعى خروجهم من مناطقهم وبحثهم عن مناطق أكثر أمنا ولاسيما مناطق إقليم كردستان العراق.[٢]

وقد غادر قرابة (٦٨,٢٩٨) فردا منازلهم في كركوك وهو ما نسبته (٢%)، بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، بعد مرور خمسة أشهر على سيطرة تنظيم داعش على المناطق التابعة لكركوك ومنها الحويجة، وبدأ العمليات العسكرية بالقصف الجوي للمناطق التي يتواجد بها التنظيم.[٣]

مارست العوامل الأمنية والجغرافية والاقتصادية دورا كبيرا بتشكيل خارطة لتوزيع النازحين في عموم العراق، فقد اجتذبت محافظات إقليم كردستان عددا من النازحين ؛بسبب الاستقرار الأمني الذي تشهده أو من حيث قربها من مناطق الصراع ومنها مناطق جنوب كركوك (الحويجة)، الا ان دخول الإقليم يواجه معوقات جمة أهمها: رفض دخولهم، وقد تم غلق المعبر الغربي لمدينة كركوك بوجه النازحين.[٤]

وقد حذر رئيس لجنة الهجرة والمهجرين النيابية في البرلمان العراقي النائب رعد الدهلكي في حينها من كارثة إنسانية قد تحدث في معبر مكتب خالد الواقع غرب محافظة كركوك في المنطقة الفاصلة بين مدينة كركوك وقضاء الحويجة، نتيجة منع النازحين الهاربين من بطش داعش الإرهابي، وقال الدهلكي في بيان له " أن قوات البيشمركة الكردية التي تسيطر على المعبر قد منعت دخول (٢٥٠) نازحا من قضاء الحويجة التابع لمحافظة كركوك وقد أدى هذا المنع إلى وفاة ثمانية أطفال ورجل مسن".[٥]

ويعاني النازحون داخل إقليم كردستان من إجراءات معقدة من أجل الحصول على تصريح الإقامة داخل الإقليم وهذا يتطلب وجود كفيل من القومية الكردية حصرا، فضلاً عن أن هناك عددا غير قليل من النازحين ممن فقدوا أوراقهم الثبوتية ،وإن إصدار وثائق مدنية للنازحين فيه صعوبات عدة ولاسيما بعد أن منعت حكومة كركوك المحلية إصدار أية وثائق رسمية لأبناء قضاء الحويجة ممن وفدوا إلى المدينة هربا من داعش، مما أدى إلى حرمانهم من تقديم مساعدات لهم سواء أكانت مقدمة من الحكومة العراقية أم من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع الدولي، كذلك ارتفاع أسعار تأجير المساكن ،إذ يقدر عدد النازحين داخل الإقليم بنحو(٨٥٠,٠٠٠) نازح منذ تموز/ يوليو ٢٠١٤، وهم بحاجة ماسة إلى السكن والمستلزمات الغذائية.[٦]

وهنا تجدر الاشارة إلى ان الجهات الأمنية في المناطق المنزوح إليها تواجه تحديات أمنية وذلك ؛لاحتمالية استغلال الإرهابيين موجة النزوح والتخفي والتسلل بين النازحين لاختراق هذه المناطق وهذا ما دفع الجهات الأمنية إلى تشديد الإجراءات ،واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الخطر ومن ثم زيادة الضغط على النازحين .[٧]

وفي ظل هذا الوضع الذي يشتد فيه التوتر الطائفي في كركوك بعد سيطرة القوات الكردية عليها، يشعر سكان عشرات القرى العربية التي استعادتها قوات البيشمركة الكردية من داعش في الأعوام (٢٠١٥- ٢٠١٦) والذين لا يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم بالقلق بشأن احتمال أن يكون سبب إطالة نزوحهم هو ارغامهم على مغادرة المنطقة، وتلقت منظمة العفو الدولية أنباء وأفادت بشأن ما يزيد عن مئة قرية أو أكثر في منطقة أطراف كركوك منيت بدرجات متفاوتة من التدمير ولا يسمح لسكانها بالعودة إليها، ويتبين من إفادات السكان النازحين من قرى مختلفة اعتماد نمط من التدمير المتعمد وواسع النطاق للمنازل والممتلكات يشمل في بعض الحالات قرى بأكملها – يجري تنفيذه بعد انتهاء القتال في تلك المناطق من القوات الماسكة للأرض.[٨]

وفي كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٥ تقدمت قوات البيشمركة الكردية عبر جنوب محافظة كركوك وسيطرت على هذه المناطق في محيط بلغ خمسة كيلو عرضا تقريبا، مما أدى إلى نزوح حوالي (٦٠,٠٠٠) الف شخص، وازداد عدد النازحين في المدينة ليصل إلى (١٢٠,٤٣٢) نازحا، إذ سجل عدد النازحين من قضاء الحويجة أعلى زيادة في عدد النازحين في أواخر عام ٢٠١٥، قدرت (٧٣,٦٨٦) الف فرد، وبهذا ازدادت نسبة النزوح في كركوك لتصبح (٨%)، ومع بداية عملية تحرير مدينة الموصل في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦ كانت الأعمال القتالية والقصف الجوي مستمرة على مناطق الحويجة، وهذا أدى إلى نزوح موجة جديدة إلى المناطق الآمنة، وبلغ عدد النازحين (٣٠,٠٠٠) ألف شخص بسبب الأعمال القتالية في الحويجة.[٩]

كما ارتفع عدد النازحين من محافظة كركوك؛ نتيجة العمليات العسكرية الجارية في قضاء الحويجة، إذ بلغ (٢٦,٤١٨) الف نازح وهو ما نسبته(١٣%)، أن النزوح الذي سببته العمليات العسكرية لم يؤثر على كركوك فقط، ولكن على المحافظات المجاورة لها أيضاً، ووفقا لمصفوفة تتبع النزوح في حالات الطوارئ ،و بدءا من الثاني من شباط/ فبراير ٢٠١٧، فإن مجموع الأفراد النازحين داخليا من الحويجة والذي تم رصده منذ بداية شهر آب/ أغسطس ٢٠١٦ هو (٨٢,٢١٨) الف نازح يتواجد معظم هؤلاء النازحين في محافظات كركوك ،وصلاح الدين ،واربيل.[١٠]

بحلول شهر تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٧ انتهت العمليات العسكرية في قضاء الحويجة وأطراف محافظة كركوك، وتم تسجيل عودة (٦٠,٠٠٠) نازح إلى مناطق سكناهم بعد تطهير المنطقة بالكامل.[١١]

ثانيا: التحديات الاقتصادية:

من المعروف أن انعكاس تحسن الأوضاع الاقتصادية يؤدي إلى استقرار أوضاع البلد فكلما كان الوضع الاقتصادي مستقرا ساعد ذلك على توجيه موارد الدولة ،واقامة المشاريع الخدمية بعيدا عن استنزافها في المجالات العسكرية، إذ إن العراق وفي السنوات التي سبقت دخول داعش وما تبعها من أحداث نجد أن النمو والتطور الاقتصادي كانا يسريان بخطى مترديه، وذلك ؛لأن القائمين على تنفيذ الخطط والسياسات الاقتصادية ليس لديهم الخبرة والكفاءة اللازمة، فضلاً عن أن ظاهرة الفساد المستشري في مرافق الدولة كافة ،واعتماد اقتصاد البلاد وبشكل تام على النفط في ظل غياب قطاعات مهمة ولاسيما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والسياحي، وأمام هذا الوضع هناك بعض الفئات الفقيرة والمهمشة مما دفعها إلى التصادم مع السلطة أو الفئات المسيطرة داخل الدولة مما يؤدي إلى انتشار العنف، وتهديد كيان الدولة كما حدث في حزيران/ يونيو من العام ٢٠١٤.[١٢]

ففي منتصف العام ٢٠١٤ ظهر التنظيم المتطرف في محافظة نينوى ثم تمدد إلى محافظات أخرى منها أطراف كركوك ،وتكريت ،والأنبار، وهذا الظهور المفاجئ أنتج موجات نزوح غير متوقعة وصلت أعدادها (٣,٤) مليون فرد نازح داخليا وقد تسبب هذا العدد المرعب من النازحين في رفع نسبة الفقر في العراق إلى نسبة تقدر ب(٣٠%)، إذ فقد النازحون تعليمهم ،وسكنهم ،ومصادر رزقهم وخدماتهم الصحية، وإن نسبة البطالة قد ارتفعت بنسبة تقدر بحوالي(٢١%)، وأدت موجات النزوح إلى ارتفاع كبير في أسعار إيجارات العقارات في المناطق المنزوح إليها، فضلاً عن زيادة أعداد العشوائيات والمخيمات؛ لهذا فأن ملف النازحين مثل تحديا كبيرا للحكومة العراقية، وفي الوقت نفسه للنازحين انفسهم. وعلى الرغم من التخصيصات المالية التي تضمنتها موازنات الحكومة العراقية لعامي (٢٠١٥-٢٠١٦)، لإنهاء أزمة النازحين إلا أنه لا يزال هنالك الكثير منهم يعيش اليوم ظروفا قاسية حتى أن بعثة الأمم المتحدة اعترفت بأن الجهد الدولي المقدم للعراق في مجال إغاثة النازحين وإعادة الاستقرار للمناطق المحررة لم يكن كافيا.[١٣]

ومع استمرار النزاع المسلح في مناطق الصراع مع داعش تسبب ذلك في مزيد من النزوح فقد وصل مجموع النازحين واللاجئين في الداخل والخارج إلى ما يقارب (٤,٤) مليون فرد، في حين ان وضع النازحين يزداد سوءا يوما بعد يوم بسبب؛ البنية التحتية والخدمات

العامة المثقلة بالأعباء في معظم مناطق البلاد، وبعد ما يقارب من عامين على وجود داعش نجد أن النازحين في وضع مالي وخيم ولاسيما بعد فشل جهود الحكومة المتمثلة باللجنة العليا لإغاثة اللاجئين، وعلى الرغم من المساعدات التي قدمتها إلا أن عمل هذه اللجنة شابه الكثير من الفساد وهذا ما أدى بالأسر الضعيفة إلى أن تستنفذ الأحوال الإنتاجية من أجل تلبية الاحتياجات المنزلية اليومية، وهناك فرص محدودة لكسب الرزق في مناطق النزوح، واعتمد الكثيرون استراتيجية مواجهة التأكل مثل :تقليل الوجبات الغذائية، واقتراض الأموال، واللجوء إلى عمالة الأطفال، وبيع الأعضاء، والتسول .[١٤]

وعلى الرغم من أن بيانات الحكومة تشير إلى عودة نحو (٥٠%) من النازحين إلى مناطقهم بصورة عامة ولكن في المقابل ما زالت المخيمات تستقبل مزيدا من النازحين ولاسيما مع بدء عمليات تحرير الموصل والتي تبعتها عملية تحرير الحويجة التي مثلت آخر معقل من معاقل داعش، كما انصبت جهود الحكومة على إدامة زخم معارك التحرير من جهة، والانشغال بتوفير متطلبات ديمومة الحياة من جهة ثانية؛ لذا فإن أوضاع النازحين تتطلب تحركا كثيفا باتجاه المجتمع الدولي، ولعل زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي إلى واشنطن ولقائه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تحمل معها موقفا أمريكيا داعما للعراق ،وهذا الدعم ينبغي أن يترجم عبر مساهمة الشركات الأمريكية في عملية إعادة الإعمار وجمع منح الدول استكمالا لما حصل عليه العراق من مساعدات في تموز/يوليو ٢٠١٦، بعد أن قرر المجتمع الدولي منح مساعدات للعراق تجاوزت المليارى دولار، وفقا للمعطيات فإن التوقعات تشير إلى أن ملف النازحين ربما يشهد تحسنا ولكنه يستغرق وقتا من الزمن ينبغي إعداد خطة التنمية الخمسية المزمع إعدادها للسنوات (٢٠١٨- ٢٠٢٢)، فضلاً عن ضرورة توفير متطلبات الدعم والتمويل لصندوق إعادة الاستقرار للمناطق المحررة.[١٥]

ثالثا: التحديات الاجتماعية:

إذا كانت التحديات النفسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على النزوح وخيمة فإن تحدياتها الاجتماعية هي الأشد خطورة فما جرى مؤخرا في العراق قد مزق النسيج الاجتماعي العراقي بشكل خطير جدا، فمن المعلوم ان النازحين انما نزحوا هربا من قتل الإرهابيين لهم ،وإن المشكلة الاجتماعية الأكبر هي تزاحم الأعداد الكبيرة من العوائل في مكان واحد وهي في العادة عبارة عن قاعات كبيرة، إذ لا يفصل بين عائلة وأخرى سوى قطعة من القماش(بطانية)، وهذا بحد ذاته يمثل ثغرة ربما تتوسع لتوجد أزمات ومشاكل أسرية صعبة الحل، ففي معظم أماكن سكن النازحين لا وجود لخصوصية الرجل ولا المرأة ولا الطفل ولا الشيخ ولا صحيح ولا سقيم.

١- تحدي التعليم:

تعاني مناطق العراق كافة من تردي خدماتها التعليمية بشكل كبير، فعدد الطلاب في الصف الواحد قد بلغ أرقاما قياسية، وكثيرا من المدارس خفضت ساعات دوامها لتشارك أكثر من مدرسة في بناية واحدة ،وبعضها الآخر طالته صفقات الفساد فهدم ولم تتم إعادة إعماره، فضلاً عن تردي الخدمات الصحية ،وبعضها الآخر سكنها النازحون واليوم فأن هذه المؤسسة أمام تحدي جديد وكبير الا وهو الطلبة النازحون. فهؤلاء الطلبة قد تركوا مدارسهم ومن لديه امتحانات في الدور الثاني ومنهم من لم يبق على تخرجه من الكلية إلا امتحانات الدور الثاني، وقد نزح وترك جامعته وأصبح مستقبله في مهب الريح، فأصبح من المهم وضع حلول سريعة لهم. ولعل أهم ما قدم من حلول هو السماح للطلبة في المدارس والجامعات بأداء امتحانات الدور الثاني في مناطق نزوحهم واستدعاء موظفي التربية والتعليم كافة للعمل في غرفة عمليات خاصة بالطلبة النازحين، ولعل مشكلة الطلبة الجامعيين قد يمكن بطريقة أو أخرى استيعاب نسبة كبيرة منها، إلا أن الأمر الصعب هو استيعاب مشكلة طلبة الثانويات والابتدائية وهنا لابد ان يشكل ما يمكن تسميته ب(غرفة العمليات المشكلة من الإداريين التربويين النازحين والمحليين) بدعوة المعلمين والمدرسين النازحين والتعاقد مع المحليين غير المعينين اذا تطلب الأمر، والاستفادة من البنايات المدرسية بدوام ليلي، وبالتعاون مع وزارة النقل لتوفير سيارات لنقلهم إلى هذه المدارس وحل هذه المشكلة بالكامل .[١٦]

٢- التحدي الثقافي:

إن اختلاط العوائل ولاسيما المراهقين والأطفال في بنايات غير معدة للسكن وغير مؤهلة لإيواء أعداد كبيرة جدا تفوق طاقتها الاستيعابية يؤدي إلى انتشار بعض العادات السلبية بين المراهقين وكذلك الأطفال، فضلاً عن حدوث مشاكل ومشادات بين العوائل مختلفة الطباع والعادات وهذا يستوجب على أولياء الأمور الالتفات إلى مثل هذه الخلافات، والعمل على حماية أطفالهم من اكتساب هذه العادات السيئة، عبر برنامج مكثف لأطفالهم والأطفال المقيمين في المخيم الخاص بالنازحين ؛لغرس ثقافة الاحترام والتعايش والمحبة، وبذلك تتحول أزمة النزوح من كونها أحد عوامل التدهور الثقافي إلى عامل للبناء الثقافي، وتحويل المساكن المزدحمة إلى مراكز ثقافية تشارك فيها الأسر وتتعاون فيما بينها ؛لغرس الثقافة السليمة في نفوس الأبناء، وهنا تقع مسؤولية كبيرة ولا سيما على وزارة التربية ووزارة الشباب والرياضة في توفير الأجواء اللازمة لإنجاح التربية والتعليم والتأهيل في أثناء مدة النزوح عن طريق فتح رياض الأطفال، وتوفير وسائل توعية للعوائل ولاسيما أولياء الأمور

عن كيفية التعامل مع الوضع الجديد، ويجب ان لا ننس دور منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون الطفولة والمراهقين والثقافة في تحقيق هذا الهدف.[١٧]

٣- تحديات المسكن والصحة:

تبدأ معاناة أخرى للنازحين في مناطق النزوح وهي أماكن سكنهم، فمنهم من سكن المخيمات، ومنهم من سكن خربة قديمة، ومنهم من سكن بنايات قيد الإنشاء(هياكل)، ومنهم من سكن المدارس وبعضهم الآخر حصل على وضع أفضل إلى حد ما، وعلى الرغم من تعدد مشاكل النازحين الا انها تشترك في سمات عامة لتمثلها جميعا، ففي الظروف المناخية القاسية، إذ الحر الشديد وهذه المساكن لا تلبي أدنى متطلبات الحماية من الحر، وإنه من الأماكن التي يسكنها النازحون وبسبب عدم وجود تناسب بين مساحة المكان وعدد العوائل، فإن احتمال ظهور مشاكل صحية يكون كبيرا جدا، كما ان الازدحام بالأساس يسهم بسهولة تفشي الامراض المعدية وانتقالها ،ويجب على الدوائر الصحية في عموم العراق استحداث وحدة عمليات خاصة بالنازحين في كل منطقة يتواجدون فيها، وان يتم التركيز على الأمراض التي يمكن ان تنتشر في أوساطهم، وتحويل المخصصات الصحية للمناطق التي نزحوا منها إلى المناطق التي نزحوا اليها من أدوية ،ولقاحات ولاسيما الأدوية المخصصة للأمراض المزمنة مثل: السكري ،وضغط الدم ،وغيرها، وكذلك يتم دمج المنتسبين في الدوائر الصحية في المناطق الساخنة، فإنه يمكن الاستفادة من هذه الكفاءات في مراكز صحية قريبة من مساكن النازحين أو فتح مراكز صحية في مخيمات النزوح، وعقد الندوات لزيادة الوعي الصحي، والاستفادة من وسائل الاعلام ،وتوزيع المنشورات في بث هذا الوعي الصحي .[١٨]

المبحث الثاني: الإجراءات المتبعة لحل أزمة النزوح ومعالجتها

شهد العراق منتصف حزيران/ يونيو ٢٠١٤ موجة عارمة من النزوح والتهجير القسري الجماعي، إذ إن هذا النزوح بدأ بعد دخول عصابات داعش إلى محافظات نينوى، وصلاح الدين، وديالى، والأنبار، وأجزاء من محافظة كركوك، وهو ما نتج عنه قيام عمليات عسكرية كبيرة لمواجهة هذا المد الإرهابي ودفع مئات الآلاف من المواطنين إلى النزوح شمالا إلى إقليم كردستان ومحافظة كركوك، وجنوبا باتجاه محافظات الوسط والجنوب والعاصمة بغداد، حيث الأمن والاستقرار، وازاء هذه الأزمة تطلب تدخلا حكوميا لمواجهة هذه الأزمة ،ومحاولة وضع حلول لها أو التقليل من آثارها السلبية، ومن ثم طلب المساعدة الخارجية من المنظمات الدولية ولاسيما الأمم المتحدة والبرامج والمكاتب والهيئات التابعة لها؛ لذا سنتطرق إلى الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة العراقية والمنظمات الدولية لمواجهة الأزمة.

١- الموقف الحكومي من الأزمة:

إن مسؤولية حماية النازحين ومساعدتهم داخليا تقع على عاتق السلطات الوطنية (النظام السياسي) القائم في الدولة لكونه لم يعبر الحدود الدولية لبلده وهذا ما أكدته المبادئ التوجيهية الخاصة بحماية النازحين في المادة الثالثة الفقرة الاولى " تقع على عاتق السلطات الوطنية في المقام الأول وفي نطاق ولايتها واجب مسؤولية توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخليا" .[١٩]وهو ما تنص عليه المادة الخامسة والعشرون الفقرة الأولى "حماية المشردين تقع على عاتق السلطات المحلية".[٢٠]

عملت الحكومة العراقية على إجراء مسح لأعداد النازحين إلى محافظات العراق الشمالية والوسطى والجنوبية لتستطيع تقويم الوضع آنذاك، فجاء تقرير وزارة الهجرة والمهجرين ليبين أن عدد النازحين يصل إلى (٢,٥١٩,٨٤٩) نازحا وبواقع (٤٨٥,٧٨٤) عائلة، ثم جاء تقرير وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء بالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين في العام ٢٠١٤ والذي شمل اثنتي عشرة محافظة عراقية وسطى وجنوبية، ليشير إلى وجود أكثر من (١,٢) مليون نازح ،وجاءت الحاجة إلى هذا التقرير للوقوف على المشاكل التي يواجهها النازحون؛ لتوثيقها ودعم صانع القرار الحكومي ؛لإغاثتهم والنهوض بالواقع الذي يعيشون فيه.[٢١]

شعرت الحكومة ومنذ الايام الاولى لبدأ أزمة النزوح والتهجير القسري بأن هنالك مشاكل جمة سوف تواجهها إن لم تتخذ سياسة قائمة على مساعدة النازحين؛ لذا امسى النزوح الداخلي واحدا من بين أكبر التحديات أثرا في التنمية البشرية لما له من آثار اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، ونفسية وخيمة تهدد: الاستقرار، والنمو، والتوزيع ،وتسلب حقوق البشر، والتي هي غاية من أجل خيارات أفضل لكل إنسان؛ لذلك اتجهت الحكومة بعد إجراء المسح الميداني لأعداد النازحين إلى وضع خطة تعمل بها وزارة الهجرة والمهجرين لتوزيع إعانات مالية على العوائل النازحة والمهجرة قدرت بحوالي (٨٠٠) دولار لكل عائلة وعلى دفعات كإجراء تعويضي لأصحاب الدخل المحدود الذين تضرروا كثيرا، كما شكلت الحكومة العراقية اللجنة العليا لإغاثة النازحين وايوائهم على وفق قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٢٨ لسنة ٢٠١٤)، ومن ثم العمل على تشكيل خلية إدارة الأزمات في مكتب رئيس الوزراء وإدارة ملف النازحين مع وزارة الهجرة والمهجرين ومجلس الأمن الوطني.[٢٢]

عملت الحكومة العراقية عن طريق وزارة الهجرة والمهجرين على افتتاح الكثير من المخيمات الخاصة بالنازحين والمهجرين في الكثير من المحافظات العراقية، ففي كركوك تم افتتاح مخيم عربت وليلان ومخيمات أخرى في إقليم كردستان بالتعاون مع حكومة إقليم

كردستان ومنها: مخيم الخازر، وأماكن أخرى متفرقة، وعملت وزارة التجارة العراقية على توفير مفردات البطاقة التموينية للعوائل النازحة، وكانت الزيارات والمتابعات الحكومية لهذه المخيمات بشكل مستمر للاطلاع على أوضاعهم على الرغم من الصعوبة التي واجهتها هذه العملية.[٢٣]

وقد أشار ممثل رئيس الوزراء علي العلاق في لقائه ببعثة الأمم المتحدة في العراق، الى ان رئيس الوزراء قرر دعم هذا الجهد بتأسيس مكتب لدعم المنظمات الإنسانية وإسنادها يديره الناطق الرسمي للحكومة العراقية ؛لتذليل الصعوبات التي تواجه هذه المنظمات في عملها داخل العراق وأضاف أن العراق يريد دعم الدول المانحة في بناء قدرات العراقيين في الحكومة والمؤسسات الأهلية، كما اشار العلاق إلى ان مجلس الوزراء كان قد خصص في وقت سابق مبلغ (٢٥) مليون دولار لدعم النازحين، فضلاً عن تخصيص مبلغ (٤٠) مليون دولار لدعم جهود وزارة الهجرة والمهجرين لأداء مهامها في حل مشكلة النازحين والمهجرين داخل البلاد.[٢٤]

عملت الحكومة العراقية على ايلاء الجانب الأمني الأهمية الكبرى إلى جانب الاهتمام بالنازحين ومساعدتهم ماديا بتقديم المعونات المالية حتى لا يشعروا بالإهانة والإذلال ولاسيما ذوي الدخول المحدودة ،ومحاولة مد يد المساعدة للعوائل بالجوانب كافة ؛ للتغلب على هذه الحالة المؤقتة، والعمل على تفعيل دور وزارة الهجرة والمهجرين ،والاستفادة من الخبرات العربية والدولية في حل مثل هكذا مشكلات مع ضرورة الاهتمام بالجوانب الصحية ،وتحسين مستوى الخدمات الطبية المقدمة للنازحين في المخيمات.[٢٥]

تم تخصيص مبلغ مليار دولار من ميزانية عام ٢٠١٤ للنازحين ،وتم تمويل (٨٦١)مليار دينار عراقي منها لدعم حالة العودة ،وتم تخصيص المبلغ نفسه من موازنة عام ٢٠١٥ خصص منه (٥٧٥) مليار دينار لدعم مساعي العودة أيضاً التي أخذت تتجه تصاعديا في نهاية العام نفسه[٢٦]، ولم يقتصر الدعم الحكومي على المنح المالية، بل اشتمل على توزيع المواد الغذائية والمواد المنزلية التي كلفت الموازنة مبالغ لا يستهان بها من أجل الحد من تداعيات الأزمة، كما عملت الحكومة على وفق موازنة العام ٢٠١٦ على تخصيص مليار و(٨٢٠) مليون دولار للجنة العليا لإغاثة النازحين وتمويل (٨٠٠) مليار توزع بالشكل الآتي : (٦٥٠) مليار دينار توزع بوصفها منحا نقدية للعوائل النازحة، و (٥٠) مليار دينار لدعم مشاريع الإيواء، و(٥٠) مليار دينار لدعم الإغاثة الطارئة، و(٢٥) مليار دينار لدعم متطلبات إعادة الاستقرار، وتم وضع خطة لإنشاء وحدات ايوائية سكنية للنازحين، واصدار الوثائق الثبوتية للعوائل التي فقدتها في أثناء النزوح استعدادا لإعادتها عند

تحرير مناطقها من داعش وإعادة الأمن والاستقرار إليها، وتقديم الخدمات الصحية(وقائية-علاجية)، والعمل على عقد مؤتمر دولي لغرض دعم العراق في إعادة الاستقرار وتمويل ما لا يقل عن (٣٥%) من ميزانية الخطة المقترحة للاستجابة الإنسانية، و(٥٠%) من ميزانية إعادة الاستقرار .[٢٧]

وعلى الرغم من ذلك فلا زالت الحكومة تواجه مشكلة مستمرة منذ عام ٢٠١٤ وحتى الآن، وذلك ؛لعجز الميزانية المرصودة للاستجابة للمطالب المتزايدة فلا يمكن إغفال عدد من المشاكل التي لا يزال النازحون والمهجرون يعانون منها ، ففي مقارنة لحالهم قبل عام ٢٠١٤ وبعده ، نرى أن أكثر من (٨٠%) من الذكور كانوا يمارسون أعمالا يومية يعتاشون هم وأسرهم عن طريقها ، ولكن انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (١٢%)، كما أن عدد الذين يسكنون أملاكا خاصة بهم قبل الأزمة كان (٨٧%) انخفض ما يقارب (٧٠%)، كما انخفضت نسبة الملتحقين بالمدارس لتصل إلى (١٨%) بعد أن كانت (٩٢%)، وانخفضت الخدمات الصحية لتصل نسبتها إلى (١٠%) بعدما كانت (٨٨%) قبل الأزمة، فضلاً عن صعوبات أخرى تواجه النازحين مما جعل الحكومة في موقف لا تحسد عليه ولا سيما مع تراجع أسعار النفط الخام ،وازدياد عجز الميزانية العامة مما دفعها إلى التوجه نحو الاستدانة من الخارج ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مما جعلها أسيرة تنفيذ سياساتهم.[٢٨]

٢- موقف الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية من الأزمة:

يأتي دور المنظمات الدولية في أزمة النزوح والتهجير القسري في العراق مستندا إلى الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ التي أكدت في المادة الرابعة منها على حماية الأطفال والنساء في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، كما أشارت المادة الخامسة الى انها تعد جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية واللا إنسانية للنساء والاطفال أعمالا إجرامية ، إذ تشكل اتفاقية جنيف والبروتوكولات الإضافيان لعام ١٩٧٧ اطارا لحماية السكان المدنيين ضد النزوح القسري وحتى من نزح منهم وهو ما أشارت إليه المادة التاسعة والأربعون من الاتفاقية على خطر النقل القسري للسكان ولا يتم ذلك إلا عن طريق جهد عسكري منظم، ولقد أدى سقوط مدن ومناطق من العراق بيد عصابات داعش ومنها مناطق أطراف كركوك إلى موجة جديدة من النزوح داخل البلاد وبأعداد كبيرة عجزت الحكومة على مواجهتها لوحدها مما استدعى تدخلا أمميا ودوليا عن طريق المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة بفروعها المتخصصة، إذ قدرت الأمم المتحدة أعداد النازحين بأكثر من (٢,٥)

مليون نازح و(٥,٢) مليون يحتاجون إلى مساعدات عاجلة مما جعلها ترفع حالة الطوارئ في العراق إلى اعلى المستويات وهو المستوى الثالث.[٢٩]

أصدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للمدة من منتصف حزيران/ يونيو ٢٠١٤ ولغاية أواخر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، أكثر من عشرين بيانا صحفيا ونداءات ومناشدات فيما يتعلق بأوضاع النازحين دعت فيها السلطة التشريعية وصناع القرار الحكومي إلى النهوض بواقع النازحين والمهجرين، وعلى رأس هذه المطالبات فتح منافذ لدخول النازحين إلى المناطق الآمنة، ومطالبة وزارة الهجرة والمهجرين بالتنسيق مع الوزارات الأخرى لتقديم المساعدات العاجلة للنازحين، ومطالبة الهلال الأحمر العراقي بتوفير الإغاثات والمساعدات للنازحين في مناطق نزوحهم،وكذلك مطالبة وزارة الصحة بتوفير الأدوية اللازمة ،ودعم المفارز الطبية في المخيمات، ومطالبة الأمم المتحدة بمساعدات عاجلة للنازحين في جميع المدن التي خرج منها النازحون وفي المدن التي استقروا فيها ، وحثت الحكومة العراقية على الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بالمهجرين والنازحين .[٣٠]

أصدرت الأمم المتحدة احصائيات لعدد العوائل النازحة في محافظات العراق، وجاء اقليم كوردستان العراق ثم بغداد، وكركوك، ثم المحافظات الجنوبية، وأجرت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع وزارة الصحة تقويما سريعا لاحتياجات النازحين في بعض مناطق النزوح ومنها كركوك[٣١]، كما عمل برنامج الغذاء العالمي مع شركائه المجلس الدنماركي للاجئين دميرسي كور بنشر آلية الاستجابة الفورية وبنجاح عالي، وذلك عبر مساعدة أكثر من (٢٢,٠٠٠) الف شخص نزحوا من قضاء الحويجة في محافظة كركوك وتعرضوا لظروف صعبة ؛بسبب سياسة الحكومة المحلية في المدينة، وهذا أدى بدوره إلى تعرضهم للاعتقال، والسجن ،والابتزاز من القوات الأمنية في المدينة، كما عمل هذا البرنامج على تحقيق الاستجابة الفورية في العام ٢٠١٦ لما يصل إلى (٥,٢) مليون نازح بميزانية وصلت إلى (١,٦) مليار دولار.[٣٢]

مارست الأمم المتحدة دورا مهما إلى جانب المنظمات غير الحكومية في الحيلولة من دون حصول انهيار شامل في الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتحاشي تفشي الأمراض الخطيرة، فضلاً عن إطلاق الحملات الصحية والتعليمية لملايين المواطنين بالتعاون مع الحكومة العراقية، كذلك ساعدت في توفير مياه صالحة للشرب ،وحصص إغاثة الطوارئ والإمدادات الطبية والسلع غير الغذائية في تقديم إغاثة مؤقتة للنازحين داخليا والمناطق المجاورة الضعيفة عن طريق إدارة العمليات في الأردن والكويت، وثمة الحاجة إلى مزيد من

مركزية إدارة المعلومات ؛للتأكد من توافق البيانات والمصداقية وتيسير التخطيط الملائم والمراقبة للاستجابة، ولا يغفل الدور الذي مارسته جمعية الهلال الأحمر العراقي بدعم من المنظمات التابعة للأمم المتحدة كون نشاطاتها لا تقتصر على أوقات الحروب والكوارث الطبيعية، لكنها تركز على أوقات السلم أيضاً .[٣٣]

عمل الهلال الأحمر على إقامة المخيمات المتكاملة للنازحين واللاجئين وضحايا النزاع أولئك الذين دمرت منازلهم نتيجة ؛دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى العراق، كما سعى أيضاً إلى توفير المساعدات الأساسية من المواد الغذائية والتكميلية ،والمعدات الصحية ،والأغطية، ومعدات الطبخ، وحاويات المياه، وتنظيم حملات التبرع بالدم ؛لدعم مستشفيات العناية المشددة، وإخراج الجثث التي يتم العثور عليها في المناطق التي يتم تحريرها، والعمل على تحديد هويتها، كذلك توفير ما يلزم من معدات الإسعافات الأولية للطوارئ وحقائب الجثث، وأغطية الأسرة، والنقالات الطبية، والمسكنات، ومستلزمات التخدير، فضلاً عن العمل على تأمين المساعدات الغذائية وبمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الكويت ،والإمارات العربية المتحدة بتوزيع سلات غذائية وصلت إلى أكثر من (٧٠٠,٠٠٠) الف عائلة، كذلك توفير مياه الشرب للنازحين، لقد دفع العاملون في الهلال الأحمر العراقي ثمنا غاليا في أثناء ادائهم لهذه الواجبات ،إذ تعرضوا للقتل أو الاصابة من عناصر داعش، ووصلت حالات الاستهداف للقوافل الإغاثية إلى أكثر من ثلاثين استهدافا وثلاث عشرة حالة لاستهداف مخازن الهلال الأحمر، وعلى الرغم من ذلك بقي الهلال الأحمر على الرغم من كل الظروف ملتزما ببذل كل ما في وسعه لخدمة الشعب العراقي .[٣٤]

عملت منظمة الهجرة الدولية على تقديم المساعدة الفنية للوزارات العراقية في مسؤوليات الهجرة وإدارة الحدود عبر إعادة النظر في وظائف الهجرة وهيكلياتها، وإعداد مسودات السياسة الوطنية للهجرة، وإنشاء مركز تدريب للهجرة يقدم تدريبات اللغة ،وحقوق الإنسان، والتنمية الإدارية، والمهارات التكنولوجية، وذلك ؛لكونها تجد أن الاستقرار لن يعود إلى العراق مالم يقم العراق ببناء نظام فاعل ناجح ومتكامل لإدارة الحدود لهدف مشترك هو إقامة حدود مفتوحة وفي الوقت نفسه تكون آمنة وخاضعة للرقابة .[٣٥]

إن إسهام المنظمات الدولية في العراق كانت كبيرة ولكنها لم تكن قادرة على إشباع الحاجات المتزايدة للنازحين، وهذا كله انعكس مع عوامل أخرى على ضعف خطير للنازحين داخليا، إذ لا تزال حالة النازحين والمهجرين قسريا متأثرة بالنزاع المسلح الدائر والتهديد الذي يشكله تنظيم داعش الإرهابي في داخل البلاد، فضلاً عن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد أدى ازدياد أعداد النازحين إلى اكتظاظ مناطق النزوح بالسكان ،وأصبح

النازحون والمهجرون ينافسون أبناء المحافظات المستقبلة للنازحين في مواردهم ومشاكل تتعلق بالنازحين الذين حرموا من مناطقهم؛ بسبب السيطرة عليها من داعش وحدوث عمليات عسكرية فيها، وهذا يحتاج إلى وضع استراتيجيات ما بعد التحرير وتكون شاملة في معالجة جوانب المشاكل الداخلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى النفسية، وإعادة بناء مجتمع، وتأسيس سيادة جديدة للقانون يكون الفرد خاضعا لها من دون تمييز بين فرد وآخر، وإدارة عملية استعادة الممتلكات والتعويض المناسب عن الأضرار.[٣٦]

٣- الحلول المقترحة لأزمة النازحين والمهجرين في العراق (سيناريوهات مستقبلية):

أثرت التجربة التي رافقت دخول عصابات داعش الإرهابية إلى العراق في منتصف حزيران/ يونيو ٢٠١٤، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والأمنية، وباتت مؤسسات المجتمع تفقد فاعليتها و أدائها المؤسسي نتيجة؛ للضعف الذي أصاب السلطة المركزية، حتى ظهرت مشاكل عدة لعل أهمها: ما أصاب شرائح واسعة من المجتمع من حالات النزوح والتهجير القسري وما رافقه من أعمال عنف طالت جميع محافظات العراق الغربية والشمالية، إذ أجبرت العوائل التي سكنت واستقرت في هذه المحافظات إلى النزوح من دون الأخذ في الحسبان العواقب الوخيمة الناتجة عن النزوح والمخاطر التي تواجه تلك العوائل.[٣٧]

على الرغم من ذلك إلا أن ظاهرة النزوح والتهجير القسري هي قديمة في العراق وليست وليدة الصدفة، وإنها أصابت بلدانا عدة على المستويين الإقليمي والدولي، ولا زال المجتمع الدولي يحاول الحد من هذه الظاهرة، ويعد العراق الآن أحد أكبر مجتمعات النزوح والتهجير القسري، واختلفت التسميات تجاههم هل هم نازحون أم ضيوف أم أبناء بلد خضعوا لوضع استثنائي دفعهم إلى ترك مناطق سكناهم الأصلية؟ .[٣٨]

إن دراسة مسألة النازحين والمهجرين قسريا تحتاج إلى تقديم بعض الحلول أو السيناريوهات المستقبلية لهذه المشكلة التي تؤرق هذه الأعداد الكبيرة من الناس داخل البلد؛ لذلك سنحاول عبر استقراء الوضع القائم في محاولة تقديم بعض المشاهد الأقرب حدوثا والأكثر ترجيحا لهذه المشكلة(الظاهرة):

١- المشهد الأول – القائم على استمرار الوضع على ما هو عليه:

يرى هذا المشهد أن الوضع القائم سيستمر لمدة قادمة ويبقى من دون تغيير، وذلك لأسباب عديدة تمثلت في: ضعف الدعم الحكومي للنازحين، وعدم قيام وزارة الهجرة والمهجرين بدورها تجاه المشكلة وذلك ؛لقلة التخصيصات المقدمة لها والناتجة عن انخفاض الموازنة المالية في العراق؛ بسبب تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية ،واعتماده في

الاقتصاد العراقي اعتمادا رئيسا ، فضلاً عن عدم قدرة المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية على سد الحاجة المتزايدة للنازحين، وهو ما أكده المنسق العام للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شمال العراق جيمس ميركس بأن " احتياجات النازحين ضخمة ولا نهاية لها، وهم بحاجة ماسة إلى الماء والغذاء والدعم الصحي والنفسي ولاسيما أولئك الذين خرجوا من أماكن يسيطر عليها التنظيم الإرهابي وتعرضوا إلى صدمات نفسية وذهنية" .(٣٩)

٢- المشهد الثاني – الذي يفترض تغيرا جذريا في حل أزمة النازحين وذلك بالاستناد إلى التغيير في المشهد السياسي والأمني وانعكاس ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية للنازحين، إذ تمثل هذه التغييرات تحسن الظروف والأوضاع بين الفرقاء السياسيين ،وتوجه مجلس النواب نحو دعم الحكومة بشكل كامل ،والعمل على دفع عجلة الاستقرار ،وتحسين الأوضاع السائدة، وتوجه البرلمان خارجيا للحصول على المساعدات الخارجية لتقليص الأزمة ومن ثم إنهائها، وهو ما أكده رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري بقوله " إن على الأمم المتحدة دعم الجهد الإنساني في العراق ودفع البرلمان نحو المزيد من التنسيق مع الحكومة لرفض أي تدخل خارجي وحل للمشاكل داخليا من خلال الحوار والتفاهم وعدم التأثر بالمشاكل والتقاطعات التي تحصل ما وراء الحدود" .(٤٠)

ومع تحرير عدد من المدن العراقية وتواصل العمليات العسكرية، ازداد الدعم المقدم من الحكومة والمنظمات الدولية عبر المساعدات المالية والغذائية وحتى الصحية وغيرها، وهو ما يعطي أملا كبيرا بإمكانية عودة النازحين كلما حررت مناطق جديدة وصولا إلى إنهاء هذه الأزمة مع تحرير جميع الأراضي من التنظيم الإرهابي، ومن ثم القضاء على الأزمة ولاسيما إذا ما عادوا وقدمت لهم الحكومة منحا ومساعدات مالية ؛لإعادة إعمار مناطقهم وإعادة الاستقرار من جديد إليها.

٣- المشهد الثالث :الذي يسلك منحى راديكاليا، والذي يفترض أن تطول مدة تحرير الأراضي المحتلة، ومن ثم المزيد من الخسائر في الأفراد والبنى التحتية وهو ما يؤدي إلى زوال كل ما يملكه هؤلاء النازحون في مناطقهم التي نزحوا منها، ومن ثم يصبح وضعا جديدا قائما على الأمر الواقع أي أن المحافظات المستقبلة لهم ستبقى تحت الضغط ولمدد قادمة، وهو ما يؤثر على بناها التحتية، وعلى القدرة المادية ومن ثم ستتحول هذه المحافظات إلى مناطق تغزوها البطالة، والفقر ولاسيما مع ضعف الموازنة الحكومية، وعدم القدرة على إطلاق مشاريع جديدة ،وخضوع القروض الدولية لأجندات خارجية، وكل هذا

سينعكس على حالة النازحين والحكومة والمحافظات المستقبلية مما يدفع الأزمة إلى ان تتوسع بغياب الحلول الجذرية لها.

الاستنتاجات:

تعدد جهات التنفيذ وتنوع اللجان المسؤولة عن رسم برامج الإغاثة ،وتنفيذها، وتلبية متطلبات النازحين مما أثر على نسب الأداء فانعكس على درجة الشمول من حيث المكان والزمان.

١- لم تتمكن برامج الإغاثة وسياسة الاستجابة الإنسانية من تخفيف حدة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للنازحين مما عمق حدة الأزمة وتداعياتها.

٢- هنالك مجموعة من الأدلة الدولية التي أطرت حقوق النازحين ،وحددت ضمانات حمايتهم بموجب حقوق الإنسان ،وهذه الادلة اتخذت شكل مبادئ توجيهية واتفاقيات دولية ومشاريع رسمية.

٣- تعددت وتنوعت سياسات الاستجابة الإنسانية وبرامج الإغاثة للحكومة العراقية.

التوصيات:

١- مضاعفة الجهد الوطني والدولي تعد ضرورة للحد من امتداد آثار الأزمة على أن ترتبط تلك الجهود وتغلف بأطر قانونية.

٢- رفع درجة الوعي الثقافي بالأطر الوطنية والدولية التي تنظم حقوق النازحين من أجل ضمان كفاءة التخطيط ورسم السياسات وتنفيذها.

٣- العودة إلى المناطق المحررة من بين أكثر الحلول ذات الطابع المستدام؛ لذا يجب أن ترافق حالة العودة للنازحين ضرورة تحقيق الاستقرار، وتوفير الخدمات.

٤- الدعوة إلى زيادة تخصيصات الإنفاق على برامج الإغاثة للنازحين، وعودتهم ،وتغطية حاجاتهم ،وتحقيق الأمن الإنساني الذي يعزز السلم المجتمعي في العراق.

_ المراجع:

- العربية:

١. برنامج الغذاء العالمي. المساعدات الطارئة للنازحين في العراق. تقرير عن أوضاع العراق، بغداد: ٢٠١٦.

٢. التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق. شباب العراق تحديات وفرص، بغداد: ٢٠١٥.

٣. الجبوري، فارس ." أزمة النازحين مشاكل وحلول"، مجلة الهدى،(بغداد،١١ ايلول ٢٠١٤).

٤. – حسن، هدى باقر. "تقديم الخدمات الصحية والمجتمعية المقدمة للأسر في مخيمات النازحين داخليا في محافظة بغداد"، مجلة الكوفة لعلوم التمريض، المجلد ٦، العدد ٢،(جامعة الكوفة، ٢٠١٦).

٥. - حمد، غالب خلف .الحماية الدولية للنازحين أثناء النزاعات المسلحة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة ، ، جامعة تكريت، كلية الحقوق، تكريت، العراق، ٢٠١٦.
٦. _ رواديس ، امي ي. مستقبل النازحين وحقهم في التعليم، شوهد في ٢٠١٩/٨/٢، في **http;//www.right-to-education.**

٧. _ عبيد، وديان ياسين. " التهجير القسري في العراق أسبابه وأثاره على الأسر المهجرة"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد٢٧، العدد ١،(بغداد، ٢٠١٦).
٨. - العبيدي، مثنى. " تعقيدات مرحلة ما بعد تحرير المدن العراقية من داعش"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، ٢٠١٧.
٩. - العيساوي، عمار مراد. "المركز القانوني للنازح الداخلي في القانون الدولي الإنساني. العراق نموذجا"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٣٦،(النجف، ٢٠١٥).
١٠. - غويتريس، انطونيو ." دور الأمم المتحدة في العراق". أزمة النزوح في العراق، نشرة الهجرة القسرية،(لندن، ٢٠١٤).
١١. - كريم، عمار عيسى." النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، المجلد ٧، العدد ٢،(تكريت، ٢٠١٥).
١٢. - الكربولي، جمال. " الهلال الاحمر العراقي"، نشرة الهجرة القسرية،(لندن، ٢٠١٥).
١٣. - اللجنة العليا لإيواء العوائل النازحة. خطة الحكومة العراقية لعام ٢٠١٥ لإغاثة وإيواء العوائل النازحة، مجلس الوزراء، بغداد، ٢٠١٥.
١٤. - لاديك، دانا غرابر. بناء قدرات العراقيين ومساعدة النازحين داخليا، المنظمة الدولية للهجرة، سويسرا، ٢٠١٦.
١٥. - المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، شوهد في ٦/ ٨/ ٢٠١٩، في **http;//www.hrlibrary.umn.edu/Arab/IPD-guiding.html**
١٦. مجلس النواب العراقي، لقاء سليم الجبوري وانطونيو غوتيريس، مجلس النواب، ١٧/ ٣/ ٢٠١٧، شوهد في ١٠/٨/٢٠١٩، في **ar.braliament.iq/Salimaljuboory.**

١٧. مركز سيسفاير لحقوق المدنيين.أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية، لندن، ٢٠١٦.
١٨. المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق. النازحون والمهجرون داخليا، تقرير مقدم للمقر العام في الأمم المتحدة، بغداد: ٢٠١٥.
١٩. مكتب الأمم المتحدة للتنسيق والشؤون الإنسانية. أزمة النازحين في العراق، اربيل،٢٠١٤.
٢٠. منظمة اوجا. أزمة العراق تقرير رقم ٤١، بغداد: نيسان، ٢٠١٥.
٢١. المنظمة الدولية للهجرة. النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج، بغداد، ٢٠١٣.
٢٢. المنظمة الدولية للهجرة. النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج، تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة المرقم ٢٢، نيويورك: ٢٠١٥.
٢٣. المنظمة الدولية للهجرة . النزوح في العراق يتخطى(٣,٤) مليون، بغداد،٢٠١٦.

٢٤. المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح. الجولة ٦٤، بغداد، ٢٠١٧.
٢٥. المنظمة الدولية للهجرة. العراق أزمات النزوح ٢٠١٤-٢٠١٧، بغداد، ٢٠١٨.
٢٦. منظمة العفو الدولية. النزوح القسري والتدمير المتعمد في شمال العراق، لندن، ٢٠١٦.
٢٧. المهداوي، وفاء جعفر ." أزمة النازحين في العراق الإغاثة وإعادة الاستقرار"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٠،(بغداد،٢٠١٦).
٢٨. هيغل، لهيب. أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية، مركز حقوق المواطن، نيويورك، ٢٠١٧.

- الاجنبية:

-James Mareks, *General Coordinatior of the UN in Iraq*, Crisis of displacement, Report to UN, Iraq: 2016.

الهوامش والتعليقات الختامية

[١] مركز سيسفاير لحقوق المدنيين، أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية، (لندن، مركز سيسفاير، ٢٠١٦)، ص١.
[٢] مثنى العبيدي،" تعقيدات مرحلة ما بعد تحرير المدن العراقية من داعش"،)أبو ظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٧)، ص ١٠.
[٣] المنظمة الدولية للهجرة، العراق أزمات النزوح ٢٠١٤-٢٠١٧، (بغداد، ٢٠١٨)، ص١٢.
[٤] المنظمة الدولية للهجرة، النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج،(بغداد، ٢٠١٣)، ص١٣.
[٥] المصدر نفسه، ص١٤.
[٦] مكتب الأمم المتحدة للتنسيق والشؤون الإنسانية، أزمة النازحين في العراق،(اربيل،٢٠١٤)، ص٧.
[٧] فارس الجبوري،" أزمة النازحين مشاكل وحلول"، مجلة الهدى،(بغداد،١١ أيلول ٢٠١٤)، ص ٢٢.
[٨] منظمة العفو الدولية،النزوح القسري والتدمير المتعمد في شمال العراق،(لندن، ٢٠١٦)، ص٣٤.
[٩] المنظمة الدولية للهجرة، العراق، ص١٧-١٨، ٣٦؛ المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة تتبع النزوح. الجولة ٦٤،(بغداد، ٢٠١٧)، ص١-٣.
[١٠] المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة، ص٤
[١١] المنظمة الدولية للهجرة، العراق، ص٣٠.
[١٢] غالب خلف حمد، الحماية الدولية للنازحين أثناء النزاعات المسلحة الداخلية، رسالة ماجستير،(تكريت، جامعة تكريت،كلية الحقوق، ٢٠١٦)، ص٣٤-٣٥.
[١٣] المنظمة الدولية للهجرة ، النزوح في العراق يتخطى(٣,٤) مليون،(بغداد،٢٠١٦)، ص٢.
[١٤] سيسفاير، المصدر السابق، ص٥.
[١٥] عبد الزهرة محمد الهنداوي،" النازحون امل يتعاظم ام مشكلة تتفاقم"، جريدة الصباح الجديد، 26/4/ 2017.
[١٦] امي ي رواديس ، مستقبل النازحون وحقهم في التعليم، شوهد في ٢٠١٩/٨/٢، في http;//www.right-to-education.
[١٧] التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، شباب العراق تحديات وفرص،(بغداد، ٢٠١٥)، ص١٨.
[١٨] مناف العبيدي،" النازحون في العراق شتتهم شبح الموت وجمعتهم المعاناة في المخيمات"، جريدة الشرق الأوسط، العدد(١٣١٩٥)،(شتاء ٢٠١٥)، ص٤.
[١٩] المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي،شوهد في ٦/٨/ ٢٠١٩، في http;//www.hrlibrary.umn.edu/Arab/IPD-guiding.html.
[٢٠] المصدر نفسه.
[٢١] المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، النازحون والمهجرون داخليا، تقرير مقدم للمقر العام في الأمم المتحدة،(بغداد، ٢٠١٥)، ص٣.
[٢٢] اللجنة العليا لإيواء العوائل النازحة، خطة الحكومة العراقية لعام ٢٠١٥ لإغاثة وإيواء العوائل النازحة،(مجلس الوزراء،بغداد، ٢٠١٥)، ص٣.
[٢٣] هدى باقر حسن،"تقييم الخدمات الصحية والمجتمعية المقدمة للأسر في مخيمات النازحين داخليا في محافظة بغداد"، مجلة الكوفة لعلوم التمريض، المجلد ٦، العدد ٢،(جامعة الكوفة، ٢٠١٦)، ص٣-٥.

[٢٤] عمار عيسى كريم،" النازحون داخليا في ضوء الحماية الدولية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، المجلد ٧، العدد ٢،(تكريت، ٢٠١٥)، ص٢٠٥.

[٢٥] وديان ياسين عبيد، التهجير القسري في العراق أسبابه وأثاره على الأسر المهجرة"، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٧،العدد ١،(بغداد، ٢٠١٦)، ص٢٨٣.

[٢٦] وفاء جعفر المهداوي،" أزمة النازحين في العراق الإغاثة وإعادة الاستقرار"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٠،(بغداد،٢٠١٦)، ص١٢٠.

[٢٧] اللجنة العليا،المصدر السابق، ص٤.

[٢٨] عبيد، المصدر السابق، ص ٢٧٩-٢٨١.

[٢٩] عمار مراد العيساوي،" المركز القانوني للنازح الداخلي في القانون الدولي الإنساني. العراق نموذجا"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٣٦،(النجف، ٢٠١٥)، ص٦٣٠-٦٣٢.

[٣٠] المفوضية العليا، المصدر السابق، ص٢٨.

[٣١] منظمة اوجا، أزمة العراق تقرير رقم ٤١،(بغداد، نيسان، ٢٠١٥)، ص٥.

[٣٢] برنامج الغذاء العالمي((WFP، المساعدات الطارئة للنازحين في العراق. تقرير عن أوضاع العراق، (بغداد، ٢٠١٦)، ص ١٢.

[٣٣] انطونيو غويتريس ،" دور الأمم المتحدة في العراق". أزمة النزوح في العراق،نشرة الهجرة القسرية،(لندن، ٢٠١٤)، ص٥.

[٣٤] جمال الكربولي،" الهلال الاحمر العراقي"، نشرة الهجرة القسرية،(لندن،٢٠١٥)، ص٤٨-٤٩.

[٣٥] دانا غرابر لاديك، بناء قدرات العراقيين ومساعدة النازحين داخليا،(المنظمة الدولية للهجرة، سويسرا، ٢٠١٦)، ص٥٠-٥١.

[٣٦] لهيب هيغل، أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية، مركز حقوق المواطن، (نيويورك، ٢٠١٧)، ص٢٨.

[٣٧] عبيد، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

[٣٨] المنظمة الدولية للهجرة، النزوح الداخلي في العراق معوقات الاندماج، تقرير مقدم إلى الأمم المتحدة المرقم ٢٢، (نيويورك، ٢٠١٥)، ص٤.

[39] James Mareks, General Coordinatior of the UN in Iraq, Crisis of displacement, Report to UN,(Iraq, 2016), p3.

[٤٠] مجلس النواب العراقي، لقاء سليم الجبوري وأنطونيو غوتيريس ، مجلس النواب، ٢٠١٧/٣/١٧، شوهد في ٢٠١٩/٨/١٠، في .ar.braliament.iq/Salimaljuboory.